دور النساء في شمال شرقي سوريا في قضيّة الأشخاص المفقودين

GAV
FOR RELIEF & DEVELOPMENT

Mari Research
And Development

Lasting Peace

المحتويات

4-3 الملخص التنفيذي
6-5 المقدّمة
7 المنهجية

أوّلاً: إطار قانوني - المفقود في التشريعات الوطنية والدولية

8 المفقودون في القانون الدولي
9 المفقودون في القانون السوري (الأحوال الشخصية)
10 المفقودون العسكريون في القانون العسكري السوري
10 المفقودون في قوانين الإدارة الذاتية
11 المشكلات والعقبات في الإطار القانوني السوري

ثانياً: دور النساء في المنظّمات العاملة في عمليات التوثيق

13-12 أهمية ملف المفقودين
14 دور النساء في ملف المفقودين وأهميته لهن
15 أشكال وآليات المساعدة
16-15 أشكال وآليات المساعدة المباشرة
17 أشكال وآليات المساعدة غير المباشرة

ثالثاً: التوثيق وجمع البيانات

19-18 المشاركة في أعمال التوثيق وجمع البيانات
20-19 مشكلات التوثيق وجمع البيانات

22-21 توصيات عامّة

الملخص التنفيذي:

مع اندلاع الاحتجاجات في شمال شرقي سوريا 2011 وإلى حين انسحاب القوّات الحكومية في 2013، ارتفع عدد المفقودين في تلك المناطق، مع الإشارة إلى ضلوع القوّات الحكومية في هذه المسألة بداية الأمر، إذ غيّب العشرات في مراكز الاحتجاز والمعتقلات وكانوا من العاملين في المجال الإنساني والنشطاء والمنشقين، فيما كانت المرحلة التي سيطرت فيها داعش على أجزاء واسعة من محافظة دير الزور وكامل محافظة الرقة وأجزاء من محافظة الحسكة وحتى نهاية سيطرته في آذار 2019، قد شهدت ارتفاعاً مهولاً في حالات الاختفاء والقتل وإخفاء الجثث، حتى أن عملية الإخفاء شملت صحفيين وناشطين أجانب وكذلك نساء وأطفال من إيزيدي سنجار كان التنظيم قد استقدمهم إلى الأراضي السورية وعمل على استرقاقهم جنسياً، وقد شملت قائمة المفقودين تركيبة سكانية مختلفة ومن خلفيات عرقية مختلفة، عرب وكرد وآشوريين و إيزيديين، وأجانب، ومن جماعات سياسية وعسكرية مختلفة.

تشير تقديرات الأمم المتحدة للعام 2021 إلى وجود أكثر من 100 ألف مفقود نتيجة الصراع الحالي في سوريا، ومع تورّط الحكومة السورية وأطراف النزاع في جريمة المفقودين والتغييب القسري، وما ينطوي عليه من صعوبة الاعتماد على أطراف النزاع في مسار الكشف عن مصير المفقودين، فإن العبء الأكبر بات يقع على عاتق عوائل المفقودين ومنظّمات المجتمع المدني وجهود المنظّمات الأممية، ويأتي ذلك في ظل غياب بيانات مركزيّة تساهم في تحديد أعداد المفقودين، بدقة وحيادية، وبما يساهم في البحث عمّن لم يعثر على رفاتهم بعد، أو التحقّق والكشف من مصيرهم.

نتيجة لمشاركة النساء بشكل واسع في الحياة العامة في مناطق شمال شرقي سوريا، بات تماسهنّ مع مختلف المسائل التي تهمّ السكان، من ذلك مسألة المفقودين والتفاعل مع عائلاتهم، ومع المنظّمات الدولية.

تناقش هذه الورقة البحثية الأدوار التي قامت بها النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني في شمال وشرق سوريا لا سيما الناشطات في مجالات حقوق النساء وحقوق الإنسان، كذلك تقف الورقة على دور المرأة والنساء في متابعة قضايا المفقودين و إثارتها لدى الجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا الملف، إلى جانب التركيز على آليات العمل التي يعتمدونها للكشف عن مصير هؤلاء المفقودين والمغيبين قسراً، والمشكلات التي تعترض مشاركة النساء والعقبات أمام تقديم المساعدة لعوائل المفقودين، وذلك برعاية اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ICMP بالتعاون من قبل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية (DRL).

اعتمد البحث على المنهج النوعي عبر إجراء مقابلات مهيكلة وميدانية مع سيدات قياديات عاملات في مجال حقوق النساء، وحقوق الإنسان، وناشطات فاعلات في مجال المجتمع المدني. وروعي في البحث توزّع المشاركات من المحافظات الثلاث، الحسكة والرقة ودير الزور، كما أن البحث ركّز على تنوّع العيّنة النوعية.

واعتمد البحث على المواد المتاحة للعموم والمستمدّة من المصادر المفتوحة، ومن ضمن ذلك المقالات والتقارير الإخبارية، وعند وجود تباين بين المعلومات والأرقام عمد الباحثون إلى التحقّق من جميع المعلومات من مصادر المباشرة.

المقدّمة

من بين النتائج الكارثية للنزاع المسلّح في سوريا هو بروز مسألة الأشخاص المفقودين وتعاظم أعدادهم باضطراد منذ انطلاق حركة الاحتجاجات في آذار 2011 وحتى الآن، إذ يشار إلى وجود أكثر من 100 ألف مفقود بحسب تقديرات الأمم المتحدة 2021 نتيجة الصراع الحالي في سوريا،[1] فيما تحتفظ اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، كجزء من دعمها للعمل على إرساء الأساس للعثور على المفقودين بسبب النزاع – بما في ذلك المحتجزون – بمخزّن بيانات مركزي وآمن يتضمن حتى الآن معلومات من حوالي 50.000 من أسر المفقودين الذين أبلغوا عما يقرب عن 20.000 شخص مفقود بقضايا تتعلق بالسياق السوري. ينمو المخزن مع إضافة العائلات للمعلومات.[2]

ومع تورّط أطراف النزاع في جريمة المفقودين والتغييب القسري، وما ينطوي عليه من صعوبة الاعتماد على أطراف النزاع في مسار الكشف عن مصير المفقودين، فإن العبء الأكبر بات يقع على عاتق عائلات المفقودين ومنظّمات المجتمع المدني وجهود المنظّمات الأممية، ويأتي ذلك في ظل غياب بيانات مركزيّة تساهم في تحديد أعداد المفقودين، بدقة وحيادية، وبما يساهم في البحث عمّن لم يعثر على رفاتهم بعد، أو التحقّق والكشف من مصيرهم.

وتتوقّف عمليات البحث والتحرّي والكشف عن مصير المفقودين والمفقودات على توافر البيانات، من قبيل البيانات الشخصية وتلك المتعلّقة بالشهادات حول آخر مكان تمّت فيه مشاهدة الشخص المفقود أو الأماكن السرّية للرفات على نحو ما تم كشفه في الرقة ودير الزور من مقابر جماعية، فيما البحث عن مقابر سرية أخرى متواصل.

1 ممثلون للمجتمع المدني السوري وعائلات المفقودين يناقشون سبل المضي قدماً بشأن المحتجزين خلال المناقشة التي سهّلتها اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، بيان اللجنة الدولية للمفقودين، 12 نيسان 2021: https://bit.ly/3oJBhmj

2 المصدر السابق.

للمجتمع المدني في شمال وشرقي سوريا دوره في هذه المسألة، تبعاً لدور مشابه لمنظّمات المجتمع المدني في العراق ولبنان والبلقان ومناطق أخرى شهدت نزاعاً مسلّحاً، وفي هذا السياق اضطلعت النسوة ضمن المنظّمات العاملة بأدوار بارزة في هذه المسألة.

تناقش هذه الورقة البحثية الأدوار التي قامت بها النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني في شمال شرقي سوريا لا سيما الناشطات في مجالات حقوق النساء وحقوق الإنسان، كذلك تقف الورقة على دور المرأة والنساء في متابعة قضايا المفقودين و إثارتها لدى الجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا الملف، إلى جانب التركيز على آليات العمل التي يعتمدونها للكشف عن مصير هؤلاء المفقودين والمغيبين قسراً، والمشكلات التي تعترض مشاركة النساء والعقبات أمام تقديم المساعدة لعوائل المفقودين، وذلك برعاية اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ICMP بالتعاون من قبل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية (DRL).

تظهر أهمية القضية بشكل خاص بالنسبة للنساء باعتبار هذه الشريحة من أكثر المتضررين من الاختفاء القسري ومن غياب الأزواج أو الأخوة أو الأولاد. كما تتجلى أهمية الموضوع بالنظر إلى قضية تمكين المرأة و مدى قدرتها على التعامل مع القضايا الحيوية.

المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج النوعي عبر إجراء مقابلات مهيكلة وميدانية مع سيدات قياديات عاملات في مجال حقوق النساء، وحقوق الإنسان، وناشطات فاعلات في مجال المجتمع المدني. وروعي في البحث توزّع المشاركات من المحافظات الثلاث، الحسكة والرقة ودير الزور، كما أن البحث ركّز على تنوّع العيّنة النوعية وأدوارها الفاعلة.

واعتمد البحث على المواد المتاحة للعموم والمستمدّة من المصادر المفتوحة، ومن ضمن ذلك المقالات والتقارير الإخبارية، وعند وجود تباين بين المعلومات والأرقام عمد الباحثون إلى التحقّق من جميع المعلومات من مصادر المباشرة.

أوّلاً: إطار قانوني - المفقود في التشريعات الوطنية والدولية

المفقودون في القانون الدولي

عرّفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر المفقودين بأنهم "الذين لا تعرف أسرهم مكانهم،و/أو -على أساس معلومات يُعوَّل عليها-أُعلِن عن فقدهم فيما يتصل بنزاع مسلح دولي أوغيردولي، أو حالة من حالات العنف أواضطرابات داخلية، أوأي وضع آخرقد يتطلَّب تدخل وسيط محايد ومستقل".[3]

وتؤكِّد القاعدة 98 من دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي التي نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمرفي عام 2005 أن "الاختفاء القسري محظورفي النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية".[4]

تستند التزامات القانون الدولي على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما خص أوضاع الأشخاص المفقودين، و"إذا كان القانون الإنساني الدولي وُضع خصيصاً للتعامل مع النزاعات المسلحة، فإن معاهدات حقوق الإنسان تنطبق في جميع الأوقات والظروف على جميع الأشخاص الموجودين ضمن نطاق الولاية القضائية للدولة"[5]، وتنبثق هذه الالتزامات من اتفاقية جنيف المؤرخة في آب/ أغسطس 1949 والتي تنصّ على الالتزامات التي يتعين على أطراف النزاعات المسلحة الدولية الوفاء بها باتخاذ كل التدابير الممكنة لتوضيح مصير المفقودين، والبحث عن الأشخاص الذين أعلن الطرف الخصم أنهم مفقودون وتسجيل المعلومات الخاصة بهؤلاء الأشخاص.

3 المفقودون والموتى، القاموس العملي للقانون الانسان:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/lmfqwdwn-wlmwt/
4 المصدر السابق.
5 (A/HRC/16/70) تقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن أفضل الممارسات بشأن مسألة الأشخاص، 21 شباط 2011:
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/HRC/16/70

المفقودون في القانون السوري (الأحوال الشخصية)

عرّف قانون الأحوال الشخصية السوري في المادة (202) منه المفقود بأنّه "المفقود هو كل شخص لا تعرف حياته أو مماته أو تكون حياته محققة ولكنه لا يعرف له مكان"[6]، فيما تحدد المادّة (203) من القانون ذاته الشخص الذي في حكم الغائب بأنّه "يعتبر كالمفقود الغائب الذي منعته ظروف قاهرة من الرجوع إلى مقامه أو إدارة شؤونه بنفسه أو بوكيل عنه مدة أكثر من سنة وتعطلت بذلك مصالحه أو مصالح غيره"[7].

غير أن المشكلات الناجمة عن حالات الفقد اقتضت توسّع المشرّع السوري في مسألة الأحكام القانونية التي تستوجبها حالات الغائبين والمفقودين كما في المادة (204) التي حرصت على إدارة مصالح الشخص المفقود أو الغائب ومصالح من يتعامل معهم سواء كانوا دائنين أم مدينين أو كانوا ورثة أو غيرهم، فقد أوجب تعيين شخص ينوب عن المفقود أو الغائب. حيث نص قانون الأحوال الشخصية السوري في هذه المادّة على تعيين وكيل قضائي[8]، وهو هنا شخص معيّن من قبل القاضي الشرعي في حال لم يترك المفقود أو الغائب وكالة عامة حصراً لا سيما في الحالات التي لم يترك فيها المفقود وكيلاً عاماً، تصبح المحكمة ملزمةً بتثبيت هذا التوكيل.

وأمّا قانون الأحوال الشخصية السوري في المادة (205) فقد نصّ على "الحكم بموت المفقود بسبب العمليات الحربية أو الحالات المماثلة بعد أربع سنوات من تاريخ فقده"[9]، وهو ما يفرض على ذويه وخاصة زوجة/الأم الغائب أو المفقود البدء بإجراءات قانونية لإثبات حالة الغياب أو الفقد، والتي تتطلب رفع دعوى قضائية مع وجود ضبط شرطة وشاهدين على فقدان الزوج لأكثر من أربعة أعوام، دون أن تشير أي من المواد القانونية إلى إلزام الدولة ومؤسساتها المعنية بالبحث عن المفقود أو الغائب والسعي للكشف عن مصيره، لا سيّما في السنوات التي شهدت حالات فقدان بلغت أكثر من 100 ألف مفقود، ولتبقى على المسألة في ذمّة عائلات المفقودين.

6 قانون الأحوال الشخصية رقم 59 لعام 1953:
http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=1v1333&ref=tree&
7/8/9 المصدر السابق.

Li gorî zagona leşkerî ya Sûryê wendayîyên leşkerî

Tevî bendên ku li ser ê leşker tên pesendkirin jî, lê fermana cîbicîkar ya bi numareya 15 ji sala 2019an di benda xwe A ji madeya yekemîn diyar dike ku; leşker ew kesê ku nediyar e ku sax an jî mirî ye yan jî sax e lê cihê wî bi sedema rewşên şer yan li ser destên girûpên çekdar an dijber yan jî rewşa erka xweparastinê nediyar e. Li vir yê wendayî heman derfetên spdmendiyê yên pakrewanan bi dest dixe, ango benda H ya ji zagonên miryetdar ve wekheviya nirxdayînê di navbera pakrewan û wendayî de pêk anî .[10]

Li gorî zagonên rêveberiya xweser, kesên wendayî

Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûryayê ku di sala 2019an de biryara erka xweparastinê xiste miriyetê, di madeya yekemîn di benda T de pênaseya wendayî diyar kir.

Wendayî: Ew kesê ku agahîyên wî hatin biranidin, ku nediyar e ger sax an jî mirî ye, li vir sûc û rewşên kesê wendayî li gorî zagona Sûryê li ser pêk tê, ew kes çi leşker be yan jî sivîl be.[11]

10 fermana cîbicîker numareya 15 ji sala 2019 ku du made li zagonên erka xweparastinê û ya ewlehiya hundirîn bar dibe, li rex zêdekirina du madeyên zagornên maçên leşkeriyê û maşeyên ewlehiya hundirîn, 31 tîrmeha 2019an. https://bit.ly/3EKTjKt

11 bihûrbînî....zagona erka xweparastinê li rêveberiya xweser a bakur û rojhilatê Sûryayê:acansa Hewarê, 22hezîrana 2019 https://bit.ly/3yexsZt

المشكلات والعقبات في الإطار القانوني السوري

بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 2021 أصدر وزير العدل في الحكومة السورية تعميمًا حمل الرقم (30) يفرض من خلاله الحصول على "مو افقة أمنية" مسبقة في حالات إجراء وكالة فقد أو غياب، في حين أن هذا الاشتراط يخالف أحكام قانون الأحوال الشخصية السوري نفسه، فهو لا يشترط الحصول على أي مو افقة أمنية من أي نوع كان (المواد 202 إلى 206).

وكانت منظّمات حقوقية سورية اعتبرت التعميم أنه "ينتهك حقوق ذوي المفقودين والغائبين ويخالف القانون السوري ودستور عام 2012"، فيما اعتبرت منظّمة حقوقية سورية أن المادّة (205) المشار إليها أعلاه تضرّ بحقوق النساء في المقام الأول حيث أن اشتراط المو افقة الأمنية بموجب التعميم (رقم 30) على الزوجات والأمّهات يزيد من "خطر تعرّض تلك النسوة لعنف لفظي أو ابتزاز مادي ومعنوي للزوجة/الأم وقد تتخطاها أحياناً إلى انتهاكات أخرى"، كما أنّ التعميم علاوة على ذلك "سيعرقل حتماً، الإجراءات القانونية اللاحقة، مثل انتقال الإرث أو استصدار أوراق ثبوتية وتحريك الحسابات البنكية واستصدار بطاقة بنكية وقبض الرو اتب والمعاشات بالنيابة عن المفقود والغائب"[12]

في الإطار القانوني السوري، لا يتوفر سوى القليل من الحماية المتاحة للمفقودين وأسرهم. إذ تواجه الأُسر تبعاً لتقييم أعدته اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، منذ العام 2011 "تحدّيات متز ايدة في الإبلاغ عن المفقودين والحصول على أي معلومات عن ظروفهم أو الحصول على أحكام قضائية للعمل كممثلين قانونيين في الشؤون المالية والملكية والميرات".[13]

12 سوريا: تعميم من وزارة العدل يفرض "مو افقات أمنية" لوكالات الغائب والمفقود، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 22 تشرين الأول 2021: https://bit.ly/3DLAs0z

13 الأشخاص المفقودون في شمال شرق سوريا: عملية تقييم، إصدار اللجنة الدولية لشؤون المفقودين icmp 25 آذار/مارس 2020 : https://bit.ly/3EN4pOT

ثانياً: دور النساء في المنظّمات العاملة في عمليات التوثيق

أهمية ملف المفقودين

مع اندلاع الاحتجاجات في شمال سوريا 2011 وإلى حين انسحاب القوات الحكومية في 2013، ارتفع عدد المفقودين في تلك المناطق، مع الإشارة إلى ضلوع أطراف النزاع في هذه المسألة، إذ غُيّب العشرات في مراكز الاحتجاز والمعتقلات وكانوا من العاملين في المجال الإنساني والنشطاء والمنشقين[14]، فيما كانت المرحلة التي سيطرت فيها داعش على أجزاء واسعة من محافظة دير الزور وكامل محافظة الرقة وأجزاء من محافظة الحسكة وحتى نهاية سيطرته في آذار/مارس 2019، قد شهدت ارتفاعاً مهولاً في حالات الاختفاء والقتل وإخفاء الجثث، حتى أن عملية الإخفاء شملت صحفيين وناشطين أجانب وكذلك نساء وأطفال من إيزيدي سنجاركان التنظيم قد استقدمهم إلى الأراضي السورية وعمل على استرقاقهم جنسياً، وقد شملت قائمة المفقودين تركيبة سكانية مختلفة ومن خلفيات عرقية متنوّعة، عرب وكرد وآشوريين و إيزيديين، وأجانب، ومن جماعات سياسية وعسكرية مختلفة.

مع انتهاء سيطرة داعش الفعلية وبُعيد سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بالشراكة مع قوات التحالف الدولي لمكافحة داعش، بدأت المطالبات والحملات الداعية إلى الكشف عن مصير المفقودين تتالى، فانبثقت حملة "أين مختطفو داعش؟"، وجاءت عبر ائتلاف علائلات المختطفين والمفقودين، والتوجّه بالمطالبات إلى "اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بسوريا" التي بدأت وبدعم من الاتحاد الأوربي عملها منذ العام 2016.[15]

14 الأشخاص المفقودون في شمال شرق سوريا: عملية تقييم، إصدار اللجنة الدولية لشؤون المفقودين icmp
25 آذار 2020: https://bit.ly/3EN4pOT

15 البحث عن الحقيقة ما بعد تنظيم داعش، https://truthafterisis.org/ar/the-search-for-truth-arabic/

ونتيجة لارتفاع مطالبات العائلات بالكشف عن مصير مفقوديها، جرى تشكيل فرق استجابة أوليّة بدعم من المجالس المحلّية في دير الزور والرقة، فيما أعلن مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) في نيسان/إبريل 2020 عن إنشاء فريق عمل مدني باسم "سوريون من أجل المعتقلين والمخطوفين"، بالإضافة إلى برامج التدريب المحلية بالتعاون مع المنظمات الدولية. في خريف عام 2019، حصل المركز السوري للعدالة والمساءلة على منحة من مشروع "كريتيف أسوشيتس" لتنفيذ برنامج تدريبي وتقييم برنامج الاستجابة الأولية.[16]

وتأتي أهمية ملف المفقودين في سوريا بأنه "استثمار في السلام" على نحو ما أشارت إليه اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) في تقريرها المنشور في 21 تموز 2020.

وتربط اتجاهات نسوية في شمال شرقي شوريا بين الإفراج عن سجناء الرأي والضمير والمعتقلين والمخطوفين والكشف عن مصير المغيبين قسرياً باعتباره الركيزة الأساسية لدفع إجراءات بناء الثقة بين الأطراف نحو الأمام.[17]

16 البحث عن المفقودين في شمال شرق سوريا، تقييم وتوصيات لفريق الاستجابة السريعة، المركز السوري للعدالة والمساءلة، شباط 2022: https://bit.ly/33ejWtf

17 مقابلة مع جيهان محمد، الرئاسة المشتركة للجنة سوريون من أجل المخطوفين والمعتقلين

دور النساء في ملف المفقودين وأهميته لهن

نتيجة لمشاركة النساء بشكل واسع في الحياة العامة في مناطق شمال شرقي سوريا، بات تماسهنّ مع مختلف المسائل التي تهمّ السكان، من ذلك مسألة المفقودين والتفاعل مع عائلاتهم، خاصّة وأن عائلات المتحجزين والمفقودين أصبحت تبعاً لما قالته المديرة العامة للجنة الدولية لشؤون المفقودين كاثرين بومبرغر:" على حافة الانهيار".[18]

ومن خلال المقابلات التي أجريت لإعداد هذا البحث مع ناشطات نسويات ومن المحافظات الثلاث في شمال شرقي سوريا بغرض استكشاف دور النساء في قضية المفقودين، أكدت المشاركات في البحث على أهمية ملف المفقودين، لاعتبارات عدّة، إذ إن معالجة الملف الباكرة تحول دون "تحويله من ملف إنساني إلى قضية استثمار ومقايضة سياسية "،[19] كما أن "ملف المفقودين في سوريا من أهم الملفات وذلك بعد فقدان آلاف السوريين لحياتهم وفقدانهم بسبب العمليات العسكرية والاعتقال والتهجير"، فيما تعتبر "الجهة الأكثر تأثراً وتضرراً بملف المفقودين هي المرأة ، فهي إما زوجة أو أم أو أخت. وأغلب البلاغات المقدمة لنا تأتي من قبل النساء، وهنّ نساء فقدن أزواجهن، أو أشقاءهن، أو آباءهنّ[20] "، وهذا الأمر بدوره يجعل من ملف المفقودين مهمّاً بالنسبة لنا ذلك لأن "الجهة التي تولي هذا الملف الأهمية الأكبر هنّ النساء والناشطات في مجال حقوق الإنسان وحتى في مجالات العمل السياسي".[21]

ثمة عامل مضاعف يدفع النساء للمساعدة في مسألة المفقودين، وفق ما قالته إحدى المشاركات في البحث "الذي شدني لهذا الملف هو كوني امرأة أولاً، وثانياً هو ظهور عدد من النساء المعتقلات في أحد السجون أثناء الاقتتال الداخلي بين فصائل المعارضة السورية".[22]

18 ممثلون للمجتمع المدني السوري وعائلات المفقودين يناقشون سبل المضي قدماً بشأن المحتجزين خلال المناقشة التي سهّلتها اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، بيان اللجنة الدولية للمفقودين، 12 نيسان 2021: https://bit.ly/3oJBhmj

19 مقابلة مع زوزان علّوش، عضوة المجلس الاستشاري للسيد المبعوث الخاص بسوريا (التاريخ/ المكان)

20 مقابلة مع أفين جمعة، مديرة منظمة حقوق الإنسان في إقليم الجزيرة

21 مقابلة مع أفين جمعة، مصدر سابق.

22 مقابلة مع زوزان علوش، مصدر سابق

أشكال وآليات المساعدة

الجهود الرامية إلى المساعدة في الكشف عن مصير المفقودين في شمال شرقي سوريا تبدو قليلة الأثر، ومشتتة، كما أنّ التحدّيات التي تواجه المنظّمات والأفراد المنخرطين في ملف البحث وتقصي أثر المفقودين تبدو ضئيلة قياساً إلى حجم الملف ودرجة مطالبات العائلات بمفقوديها. ما يصعّب المسألة هو تعدّد الجهات المتورّطة في مسألة الإخفاء والتنصّل من المسؤوليات (القوات الحكومية والجيش الحر وتنظيمي النصرة وداعش) فضلاً عن عدم وجود وثائق تشير إلى مصائر المفقودين، وتلقي هذه المسائل مجتمعة بثقلها على النساء/الناشطات في مجالات حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

أشكال وآليات المساعدة المباشرة

وتنقسم الناشطات المهتمات بقضية المفقودين إلى موظّفات في مكاتب الإدارة الذاتية، وإلى المشتغلات والناشطات في المجتمع المدني، وترى أيضاً، أن طبيعة دورها تتأتى من دورها في مكتب الشؤون الاجتماعية، وهو ما يحتّم عليها من خلال مزاولة أعمالها تحقيق شيء للعائلات التي تتقدّم بأسئلة عن مصير مفقوديها عبر "تحويل الطلبات إلى المكتب المعني بالمفقودين" أي إلى منظمة "سوريون من أجل المعتقلين والمخطوفين".[23]

ويختلف عمل الناشطات بحسب المركز الذي يشغلنه، وهذا يفترض آليات وأدوار مختلفة؛ عند مراجعة العوائل وكيف تقدّم لهم المعلومات المتوافرة "كل ما يتطلب منا من معلومات متوفرة بحوزتنا"[24] فضلاً عن التواصل مع (لجنة المفقودين)، ولئن كانت الفترة الطويلة التي مضت على انقطاع أخبار الأشخاص المفقودين، فإن ذلك يتطلّب تحديد الطرف الذي تسبّب في اختفاء الأشخاص؛ فإذا كان الموضوع متعلق بالمفقودين في فترة سيطرة داعش فإن البحث يبدأ بالسجون ويتم سؤال إدارات السجون أما إذا كان هناك شخص يتواجد بهذا الاسم فنحن نعلم أن هناك الكثير من المعتقلين منذ فترة داعش ومصيرهم غير معروف بخلاف من تم قتلهم وتصفيتهم، بالإضافة إلى الزيارات الرسمية لمراكز التوقيف والسجون بغية استجلاء مصير المفقودين، وفي حال :عدم العثور على الشخص المطلوب كنا نُعلم أهله بأنه غير موجود عند الجهات الأمنية والعسكرية في المنطقة، أمّا في حال كان موجوداً كنا نعلمهم بظروف اعتقاله ومكان وجوده وسبب الاعتقال وفق ما يتم إبلاغنا"[25]، وتشكّل هذه الآلية في العمل المباشر وسيلة ناجعة لإخطار بعض عائلات المفقودين.

23 مقابلة مع هيفي إسماعيل، رئاسة مكتب الهيئة العامة للشؤون الاجتماعية في شمال وشرق سوريا
24 مقابلة مع مزكين، حسن رئيسة مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة
25 مقابلة مع مزكين حسن، مصدر سابق

أما الناشطات في منظمات حقوق الإنسان يقتصر عملهن، في الغالب، على تلقي شكاوي العائلات التي لديها مفقودين، وبدرهم يتولون مسألة التواصل مع الجهات المعنية والأمنية التابعة للإدارة لذاتية قوات سورية الديمقراطية والسؤال عن هذه الأسماء. "في بعض الأحيان نصل لأجوبة وفي حالات أخرى لا نصل"، وقد تم تأسيس مجلس كانت بعض الناشطات مشاركات فيه و أيضاً المشاركة في فريق من منظمات المجتمع المدني وأهالي الضحايا. وتم تأسيس مجلس من أجل المفقودين على يد داعش، ومهمة المجلس متابعة أوضاع وملف الضحايا، و"تم رفع دعاوى أو تأسيس محاكم خاصة لكي يتم العمل معاً من أجل تحصيل حقوقهم والمطالبة بها".[26]

ولمجالس المرأة ضمن الإدارة الذاتية أنشطة رافدة للمنظّمات، إذ تعمل على التواصل مع بقية مناطق الإدارة الذاتية، وحتى المناطق التي هي خارج سيطرة الإدارة الذاتية، لتشكيل لجنة لمتابعة ملف المفقودين ولتحويل ملفهم و إيصال صورة كاملة عنهم إلى المحافل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.[27]

26 مقابلة مع أفين جمعة، مصدر سابق
27 مقابلة مع فيروز خليل، رئاسة مكتب المرأة في شمال وشرق سوريا

أشكال وآليات المساعدة غير المباشرة

إضافة إلى التواصل المباشر مع الجهات المعنية، وهي هنا مؤسسات الإدارة الذاتية، والمراكز العائدة للحكومة السورية في شمال وشرق سوريا، كالسجون والهيئات المختصة بشؤون المفقودين إضافة إلى المراكز العائدة للحكومة السورية، فإن شكلاً آخر للمساعدة يظهر في نشاط النساء عبر المشاركة في الحملات والندوات والتعريف بقضية المفقودين ومعاناة ذويهم.

ومن خلال الحديث عن المشاركة أفردت المشاركات في البحث مساحة لاستعراض أنشطتهن داخل وخارج سوريا، ففي محافظة دير الزور هناك مشاركة نسويّة في الندوات واللقاءات[28]. تتكرر الأنشطة في الرقة والحسكة، إلّا أنها تفتقر للتخصّص وتقتصر على جوانب إنسانية عامّة.
ومن بين النشاطات أيضاً يتم دعم بعض المبادرات، كمبادرة "عائلات قيصر" وبعض العائلات التي سعت لأجل معرفة مصير مختطفي داعش، و"عائلات من أجل الحرية".

تساهم ناشطات أخريات في تنفيذ بعض النشاطات عبر دعم حملات المناصرة والتحشيد والمشاركة في الندوات واللقاءات من قبل بعض منظمات المجتمع المدني، إلا أن التفاعل ما زال ضعيفاً جداً، إذ إن المشكلة الأساسية تكمن في عدم وجود منظمات مختصة بالبحث عن المفقودين، وثمة تواصل ونشاطات مشتركة مع منظمة العفو الدولية، ومع الاتحاد الأوربي، وتم عقد عدة جلسات عن موضوع المغيبين والاختفاء القسري.[29]

الناشطات في الخارج يقمن بدور موازي من خلال المشاركة في الوقفات في العواصم الأوربية، ففي جنيف كانت هناك مشاركة تضامن مع لجنة العوائل الخاصة بالمفقودين، وفي ببرلين حصل عدد من الحملات اللجنة كما أقيم عدد من الحملات الصغيرة أو الاجتماعات المصغّرة، إلّا أن الملف لم يعطَ أهميته المناسبة، والحملات تبدو مقتصرة على أوقات محدّدة تبدأ حين يعقد اجتماع خاص بـ"المعارضة والحكومة السورية" أو في اليوم الخاص بالمعتقلين، وهو ما يجعل الأنشطة أقرب إلى الإجراء الروتيني.[30]

28 مقابلة مع عائشة الجكر، الرئاسة المشتركة لاتحاد المعلمين في دير الزور
29 مقابلة مع لينا بركات، المنسقة العامة لمجلس المرأة السورية
30 زوزان علوش، مصدر سابق

ثالثاً: التوثيق وجمع البيانات

المشاركة في أعمال التوثيق وجمع البيانات

تشير تقديرات الأمم المتحدة في عام 2021 إلى أن أكثر من 100،000 شخص هم في عداد المفقودين نتيجة الصراع الحالي في سوريا. إضافة إلى ذلك، يوجد في البلاد إرث من حالات الأشخاص المفقودين والمختفين المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الأسباب التي حدثت قبل النزاع، بالإضافة الى السوريين الذين فُقدوا على طول طرق الهجرة فراراً من القتال.[31]

وتمثّل مسألة التوثيق مساراً مهمّاً في معالجة مسألة المفقودين، ويشارك المجتمع المدني بدور مهم في أعمال التوثيق إلّا أن المشاركة متوقّفة على "المخاوف الأمنية، ونقص التمويل والحملات العسكرية واسعة النطاق"[32]، وهو ما يجعل التوثيق يأخذ طابعاً "تدريجياً ومجزّأً"، إلّا أن التوثيق يفتقر إلى وجود بنك معلومات مركزيّ مستقل ويمكن العودة إليه أو الإضافة عليه، بالإضافة إلى أن التوثيق قد يمثّل "فخاً" على ما قالته إحدى المشاركات وذلك من خلال دس أسماء وهمية تضرّ بصدقية الناشطين والناشطات أو المنظّمات العاملة في شمال شرقي البلاد.[33]

ومن بين أنشطة التوثيق بالإضافة إلى توثيق أسماء الأشخاص المفقودين، استخدم عدد صغير من المنظمات والمبادرات وثائق داعش والمعلومات المدوّنة على جدران مراكز احتجاز داعش، وغيرها من الأدلة لتحديد مصير الأشخاص المفقودين. وجمع كل من الشارع للإعلام والمركز السوري للعدالة والمساءلة الآلاف من هذه الوثائق والأدلة على أمل مساعدة الأسر على تحديد مصير ذويها.[34] ولعل مثل هذا التوثيق بحاجة إلى جهود الناشطات والناشطين على الأرض وبالتعاون مع العائلات.

بالنسبة لناشطات وجدت حالات توثيق علمت عليها الناشطات، وتبدي بعضهن المساعدة المباشرة للعائلات، ففي حال طلب منهن أي شيء يتصل بذلك فإنّهن يقدمن المعلومات التي بحوزتهن.[35] وبالإضافة إلى ذلك كان هناك عدة ندوات بهذا الخصوص شاركت فيها النساء لشرح واقع العمل التوثيقي أو لتفسير العقبات التي تعترض عملهن.

31 ممثلون للمجتمع المدني السوري وعائلات المفقودين يناقشون سبل المضي قدماً بشأن المحتجزين، مصدر سابق.
32 الأشخاص المفقودون في شمال شرق سوريا، مصدر سابق.
33 مقابلة مع زوزان علوش، مصدر سابق.
34 الأشخاص المفقودون في شمال شرق سوريا، مصدر سابق.
35 مقابلة مع أفين جمعة، مصدر سابق.

ويتخذ التوثيق طابعاً مجزّأً إذ يفتقر التوثيق إلى مركز موحّد تنصب فيه جهود التوثيق، وكذلك قد يتخذ طابعاً مناطقياً ضيّقاً ويغطي مساحات صغيرة كالأرياف والبلدات وأحياناً أجزاءً من المحافظات، ويوجد لدى بعض الناشطات بيانات ومعلومات لكنها تقتصر على مفقودي القرية فقط.[36] إذ تمثّل القرية نموذجاً "للتماسك المجتمعي" وقد تم جمع بيانات عن المفقودين والأهالي على نطاق ضيّق، وهناك عدة أشخاص مفقودين من نفس المنطقة، وليس شخص واحد فقط، وبالتالي فإن عملية البحث تتم بشكل جماعي، والذي يبحث عن شخص من القرية إنما يبحث عن الآخرين أيضاً.[37]

مشكلات التوثيق وجمع البيانات

وما يزيد من صعوبة التوثيق هو تعدّد الأطراف التي سيطرت على المنطقة، والأعمال القتالية، وحالات الهجرة التي شهدتها المنطقة، هذا ويزيد من صعوبتها اكتشاف مقابر جماعية في دير الزور والرقة، وتم استخراج الجثامين والرفات من 28 مقبرة جماعية شمال شرق سوريا تحتوي على ما مجموعه 4072 جثة. مع وجود ما بين 13 إلى 793 جثمانًا في كل قبر. وحتى الآن لم يتم إحراز تقدم كبير في تحديد هويات الجثامين. وإن احتمالية تعرض مو اقع المقابر والجثامين للتلف، سواء بالعبث المتعمد أو التحلل الطبيعي، يجعل الوضع ملحاً للغاية. وما تزال أعمال البحث مستمرة،[38] وهذه الأرقم هي فقط للمقابر والجثث في محافظة الرقة فحسب. في حين يعدّ مثل هذا العمل الاحتر افي بعيداً عن تناول الناشطات النسويات بمفردهن، إلّا أن المشاركة شبه محدودة في جهود العمل في المقابر الجماعية وتحديد هويات الجثث.

36 مقابلة مع رقية عواد منصور، ناشطة إعلامية في وكالة SY+

37 مقابلة مع مكارم العبد الله، منظمة بهار في مجموعة بناء السلام والحشد والمناصرة

38 البحث عن المفقودين في شمال شرق سوريا، مصدر سابق

ومن بين الأمور المتصلة في مسألة توثيق المفقودين الذين ثبتت وفاتهم تبرز مشاكل إضافية، كموضوع الإعلان عن وفاة المفقود، وعدم وجود جهة يتم التوجه إليها كمكتب أو هيئة للمفقودين كون العدد كبير للغاية، وتبرز أيضاً مسألة الإرث، وتثبيت النسب، والديون والمشكلات المالية المتصلة بالفقد أو الوفاة.[39]

تتفق بعض الناشطات على نوع المشكلات التي تعترض عملية التوثيق والتي نجمت عن تغيير الجماعات والفصائل المسيطرة على الأرض، إذ تعاقبت في دير الزور والرقة قوى الحكومة السورية والجيش الحر وجبهة النصرة وداعش، الأمر الذي أوجد إرباكاً في التوثيق وخاصة خلال تبدّل القوى المسيطرة، وهناك من فُقد أثناء العبور من منطقة إلى أخرى أو في السجون أو الاعتقال أو عبورهم الى داخل مناطق سيطرة النظام أو أثناء محاولتهم العبور الى خارج سوريا.[40] فمع انسحاب الحكومة السورية تدريجياً من شمال محافظة الحسكة، ثمّ مع هزيمته في مارس/آذار 2013 في محافظة الرقة سيطر "الجيش الحر" على المحافظة، و ابتداءً من يناير/ كانون الثاني 2014 احتل داعش المحافظة وأجزاء من محافظتي دير الزور وجنوب محافظة الحسكة، ليعلن بالتالي عن "دولته"، وإلى حين انتهاء حكمه في آخر معاقله بالباغوز في مارس/ آذار 2019، بالتالي شكّل تعدّد المسيطرين على الأرض وتناوبهم في عملية إرباك للناشطين والناشطين في مجال التوثيق وجمع البيانات، وخاصة في التواريخ الانتقالية التي شهدت تبدّل السيطرة على الأرض.

وتنقسم المخاوف تبعاً للتواجد في الداخل أو الخارج، ففي الداخل تكون المخاوف كبيرة وهي مخاوف أمنية. والحديث هنا عن قبضات أمنية موجودة في مناطق معينة، وبالتالي فإن هذه الوقائع الأمنية تبدو مخيفة نظراً "لتاريخ بعضهم". فيما يكون العمل أكثر يسراً في الخارج، إذ لا يوجد مانع للعمل على هذا الملف بطريقة شفافة وبطريقة تعتمد على مناهج حقوق الإنسان.[41]

39 مقابلة مع لينا بركات، مصدر سابق
40 مقابلة مع عائشة الجكر، مصدر سابق
41 مقابلة مع زوزان علوش، مصدر سابق.

توصيات عامّة:

1. السعي لإقامة قاعدة بيانات مركزيّة، دقيقة وآمنة، توثّق أسماء الأشخاص المفقودين وتقدّم تقارير رسمية بالحالات، وتميّز بين من تحقّقت وفاتهم، وأولئك المسجلين كمفقودين لم يعثر على دليل لوفاتهم أو انتشال رفاتهم، على أن تحوي قاعدة البيانات المعلومات المتوافرة والدقيقة التي تحصّلت عليها منظّمات المجتمع المدني والناشطين والناشطات والمنظّمات الدولية، والفرق المحلية، كفريق الاستجابة الأوّلية، وغيرها من جهات اجتماعية فاعلة كالعشائر وروابط عائلات المفقودين.

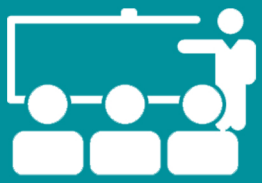

2. إقامة أنشطة تدريبية، للتدريب التقني والشخصي، للناشطات والمهتمات بمسائل البحث عن الأشخاص المفقودين وطريقة تجميع البيانات والتحقق من معلومات إفادات العائلات، على أن يحظى التدريب بدعم ورعاية من منظّمات دولية مختصة وأن تكون بإشراف اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، إضافة إلى نقل تجارب وخبرات النشطاء والناشطات في بلدان أخرى شهدت حالات مشابهة من الاختفاء القسري وصولاً للاستفادة من تجاربها وخبراتها في التعامل مع المقابر الجماعية، كتجارب نشطاء وخبراء من العراق ولبنان والبوسنة والمكسيك وكولومبيا.

3. توفير الدعم المالي المطلوب والضروري لتشجيع المبادرات والمنظّمات للمضي قدماً في مسار التدريب والتوثيق والتحقيق والتعامل مع المقابر الجماعية والسرية والأنقاض.

4. إيجاد إطار للتشبيك بين الناشطات في مجال التحقق من مصير الأشخاص المفقودين وتأطير العلاقة بينهم، والتشبيك والتعاون مع فرق البحث، ومع مكاتب الإدارة الذاتية ذات الصلة، بحيث تتشكّل خلية تستطيع تبادل المعلومات والبيانات والتحقق منها قبل وضعها في قاعد البيانات المركزية.

5 دعم أشكال المناصرة والتحشيد وخاصة مع المنظّمات الدولية وكذلك بداخل المجتمع المدني المحلّي الفاعل في شمال شرق سوريا، وتكثيف الندوات التعريفية والنشاطات الرامية إلى التعريف بقضية المفقودين وعدم الاكتفاء باليوم العالمي للمفقودين والأنشطة السنوية.

6 تقديم الدعم النفسي لعائلات المفقودين، لا سيما للنساء اللاتي يدفعن تكاليف غياب ذويهم، وتنظيم حملات مناصرة لدعم العائلات والتعريف بمعاناتهم وجعلها جزءاً من نضال اجتماعي يمتد إلى بقية المجتمع.

7 الدعوة إلى تغيير قوانين الأحوال الشخصية للتخفيف من الأثر القانوني للفقد، وإلغاء اشتراط "الموافقة الأمنية" المسبقة في حالات إجراء وكالة فقد أو غياب، لأن الاشتراط يخالف أحكام قانون الأحوال الشخصية السوري. وإيجاد قوانين حديثة تستلهم القوانين التي وضعتها الدول التي عانت من تجربة الأشخاص المفقودين، لا سيما تلك المتعلّقة بحقوق المرأة، كالحق في الطلاق دون اشتراط المدّة لثبوت الغياب/الفقد، والميراث والوصاية على الأطفال، والحق في السفر، والحق في إدارة أملاك الزوج حال ثبوت الفقد.

8 ضرورة تشكيل مكتب لشؤون المفقودين، يتبع للإدارة الذاتية بوصفها الجهة المسيطرة على معظم مناطق شمال شرق سوريا، بالتعاون والتنسيق مع منظّمات المجتمع المدني ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء قاعدة بيانات عائدة للمكتب توثّق الحالات وتعلن عن الوفيّات وتحديث الأرقام باستمرار، ويكون من مهام المكتب التواصل مع المنظمّات الدولية والمحليّة وإخطارها بالأرقام والتحديثات، إضافة إلى التواصل مع عائلات المفقودين بشكل مباشر وهو بدوره سيحوّل المكتب لجهة مرجعية تعمل مع المنظّمات والعائلات والنشطاء.

© All Copyrights Reserved 2021

GAV
FOR RELIEF & DEVELOPMENT

Mari Research
And Development

Lasting Peace